

مرصد المالية العامة

حزيران 2018

لمحة عامة

توسع العجز المالي بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من العام 2018 وذلك بسبب الزيادة في النفقات العامة نتيجة التعديلات التي طالت سلسلة الرتب والرواتب خلال العام 2017. رافق ذلك إرتفاع في كل من النفقات الرأسمالية، التسديدات لصالح البلديات، والتحويلات الكبيرة إلى مؤسسة كهرباء لبنان. كما تجدر الإشارة إلى أن دفعات الفوائد وبالتحديد فوائد الديون بالعملة الأجنبية كانت المحرك الرئيسي لإرتفاع العجز المالي. من ناحية أخرى، ساهم تراجع الإيرادات في تردي الوضع المالي، وبالتحديد الإنخفاض في ضريبة الدخل على الأرباح مقارنة مع العام 2017، حيث كانت الأرقام مضخمة في حينها بسبب تحويل المؤسسات المالية الضرائب على أرباحها الإستثنائية الناتجة عن الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان خلال العام 2016 وذلك بقيمة 1,130 مليار ليرة. وبمطلق الأحوال، فإن الجزء الأكبر من الضريبة على الأرباح لعام 2018 قد تم تحصيله خلال حزيران وقد بلغ 780 مليار ليرة¹.

سجّل إجمالي الميزان المالي عجزاً كبيراً بلغ 4,577 مليار ليرة مقارنةً مع عجز بقيمة 1,368 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017، في حين تراجع الميزان الأولي بشكلٍ حادٍ من فائض بقيمة 2,457 مليار ليرة إلى عجزٍ بقيمة 234 مليار ليرة. نتيجةً لذلك، إرتفع إجمالي الدين العام بنسبة 4.3 في المائة في حزيران 2018 مقارنةً مع نهاية العام 2017.

جدول 1: ملخص المالية العامة

نسبة التغير 2017/2018	ك-2 حزيران		(مليار ل.ل.)
	2018	2017	
-2.0%	8,956	9,136	إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة
28.8%	13,533	10,504	إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها
13.9%	4,196	3,683	• تسديد فوائد
3.5%	147	142	• تسديد أقساط القروض الميسرة ¹
37.6%	9,190	6,679	• النفقات الأولية ²
-	-4,577	-1,368	إجمالي العجز/الفائض
-109.5%	-234	2,457	العجز الأولي/الفائض الأولي

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2. النفقات الأولية لا تتضمن المنفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إنخفض إجمالي الإيرادات إلى 8,956 مليار ليرة، بتراجع بلغ 180 مليار ليرة (2.0 في المائة) مقارنةً مع كانون الثاني-حزيران من العام الفائت. هذا التراجع هو بشكلٍ أساسي نتيجة الإنخفاض الكبير في الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

سجلت الإيرادات الضريبية إنخفاضاً بقيمة 231 مليار ليرة (3.2 في المائة) لتصل إلى 6,888 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 7,119 مليار ليرة في العام السابق، مترافقة مع إنخفاض كبير في مكونات كل من الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس

¹ بعد تمديد مهلة التصريح الضريبي استناداً إلى قرار وزير المالية رقم 860 تاريخ 2018/05/24.

الأموال، والضريبة على الأملاك والرسوم على التجارة والمبادلات الدولية. تراجعت **ضريبة الدخل على الأرباح** بقيمة 767 مليار ليرة (38.6 في المائة) لتصل إلى 1,222 مليار ليرة. في حين أدى الإرتفاع في إيرادات كل من **ضريبة الدخل على الفوائد، وضريبة الدخل على الرواتب والأجور** إلى التعويض جزئياً عن الهبوط الكبير في ضريبة الدخل على الأرباح حيث سجلا زيادة بقيمة 326 مليار و 70 مليار ليرة على التوالي. جاءت هذه الزيادة في معظم الضرائب المحصلة نتيجةً لتطبيق معدلات ضريبية أعلى وبخاصة لناحية ضريبة الدخل على الفوائد التي زادت نسبتها من 5% إلى 7%، وضريبة الدخل على الأرباح من 15% إلى 17%. ومن الجدير ذكره أيضاً أنه تم تعديل معدل الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة بالنسبة للشركات المدرجة أسهماً في بورصة بيروت من 5% إلى 10% تماشياً مع معدل الضريبة المطبق لباقي الشركات. بالإضافة إلى ذلك، سجلت **رسوم التسجيل على العقارات** إنخفاضاً ملحوظاً بقيمة 83 مليار ليرة (18.7 في المائة)، وذلك مع إرتفاع متوسط أسعار العقارات المباعة بنسبة 5.1 في المائة والذي رافقه إنخفاض في عدد العقارات المباعة بنسبة 18.2 في المائة وتراجع في عدد الأمتار المربعة المسجلة بنسبة 18.9 في المائة². هذا في حين ارتفعت **الضرائب الداخلية على السلع والخدمات** بقيمة 187 مليار ليرة (9.3 في المائة) لتصل إلى 2,196 مليار ليرة خلال كانون الثاني - حزيران 2018 متأثرة بالزيادة في **الضريبة على القيمة المضافة** التي بلغت 166 مليار ليرة (9.7 في المائة)، وذلك بسبب ارتفاع بنسبة 14.9 في المائة في الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك. إنخفضت **الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية** بقيمة 41 مليار ليرة (3.9 في المائة) مقارنة مع العام السابق لتسجل 1,001 مليار ليرة، بشكلٍ أساسي نتيجةً إنخفاض الرسوم الضريبية بقيمة 63 مليار ليرة (9.2 في المائة). في التفاصيل، تراجعت الرسوم على التبغ بقيمة 50 مليار ليرة (46.1 في المائة) وذلك مع تراجع إستيراد المنتجات التبغية بقيمة 51 مليار ليرة (40 في المائة) مقارنةً مع السنة السابقة. كما تراجعت الرسوم على السيارات بقيمة 18 مليار ليرة (7.3 في المائة) نتيجةً إنخفاض بنسبة 8،6 في المائة في عدد السيارات المستوردة.

إنخفضت **الإيرادات غير الضريبية** خلال كانون الثاني - حزيران بقيمة 264 مليار ليرة (16.9 في المائة) لتصل إلى 1,297 مليار ليرة. يعود ذلك إلى التراجع الحاد في **حاصلات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة** بقيمة 331 مليار ليرة (33.2 في المائة)، والذي تضمن (i) إنخفاض حاد في **التحويلات من وفر موازنة الإتصالات السلكية واللاسلكية** بقيمة 169 مليار ليرة (26.1 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، (ii) تراجع بقيمة 143 مليار ليرة (100 في المائة) في **إيرادات مرفأ بيروت**، إضافةً إلى (iii) تراجع **الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة** بقيمة 38 مليار ليرة (46.6 في المائة). الجدير ذكره أن **رسوم كتاب العدل** إرتفعت بشكلٍ حاد بقيمة 18 مليار ليرة (96.3 في المائة) لتصل إلى 36 مليار ليرة خلال كانون الثاني - حزيران 2018 وذلك نتيجة تطبيق الإجراءات الضريبية الجديدة³ وفقاً للقانون رقم 2017/64 الذي تم نشره في العدد رقم 50 من الجريدة الرسمية تاريخ 2017/10/26⁴.

شهدت **إيرادات الخزينة** إرتفاعاً بقيمة 316 مليار ليرة (69.3 في المائة) لتصل إلى 771 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 455 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017.

² بحسب البيانات المسجلة لدى نقابة المهندسين في بيروت، ودون احتساب المساحات المسجلة لدى نقابة المهندسين في طرابلس.
³ مثل زيادة الرسوم على السندات، التعهدات، التأمينات والمتوجبات الأخرى من 10,000 ليرة إلى 20,000 ليرة، زيادة الرسوم على المستندات المترجمة التي يصدق عليها كتاب العدل من 2,000 ليرة إلى 4,000 ليرة، نسخ طبق الأصل عن مستندات وصكوك الملكية من 2,000 ليرة إلى 4,000 ليرة، الإشعارات، الإنذارات، الإعفاءات والتبليغات من 10,000 ليرة إلى 20,000 ليرة.
⁴ بعد إبطال القانون رقم 2017/45 (المنشور في الجريدة الرسمية عدد رقم 37 تاريخ 2017/08/21) من قبل المجلس الدستوري.

النفقات

ارتفع إجمالي النفقات بقيمة 3,029 مليار ليرة (28.8 في المائة) خلال كانون الثاني - حزيران 2018 ليصل إلى 13,533 مليار ليرة بزيادة من مبلغ 10,504 مليار ليرة المسجل خلال الفترة نفسها من العام 2017، وذلك نتيجة زيادة الإنفاق في كافة المكونات، خاصة في النفقات الجارية ونفقات الخزينة.

ارتفعت النفقات الجارية الأولية⁵ بشكل حاد بقيمة 1,614 مليار ليرة (29.4 في المائة) لتصل إلى 7,102 مليار ليرة، نتيجة الزيادة الملحوظة في المخصصات والرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 646 مليار ليرة و342 مليار ليرة على التوالي. بالتوازي، تضمنت الزيادات الأخرى خلال النصف الأول من العام 2018: (i) التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان التي ارتفعت بقيمة 275 مليار ليرة (32.8 في المائة) لتصل إلى 1,113 مليار ليرة، (ii) زيادة في نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها) بقيمة 97 مليار ليرة (138.8 في المائة) لتصل إلى 167 مليار ليرة، (iii) زيادة في التحويلات إلى المستشفيات بقيمة 78 مليار ليرة (48.8 في المائة) لتصل إلى 238 مليار ليرة، وكذلك (iii) ارتفاع في التحويلات إلى القطاع غير العام بقيمة 41 مليار ليرة (46 في المائة) لتصل إلى 129 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات تراجع في مدفوعات الأدوية وفي التحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة بقيمة 21 مليار ليرة لكل منها.

سجلت تسديدات الفوائد مبلغ 4,196 مليار ليرة، بزيادة بلغت 513 مليار ليرة (13.9 في المائة) مقارنة مع السنة السابقة، بشكل أساسي نتيجة الزيادة الكبيرة في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 381 مليار ليرة (29.7 في المائة). تراق ذلك مع ارتفاع في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 132 مليار ليرة (5.5 في المائة) لتصل إلى 2,531 مليار ليرة.

أما النفقات الرأسمالية فقد زادت أيضاً بقيمة 183 مليار ليرة لتصل إلى 766 مليار ليرة مقارنة مع العام السابق، نتيجة الزيادة الكبيرة في نفقات الصيانة بقيمة 80 مليار ليرة (104.9 في المائة)، مترافقة مع ارتفاع بقيمة 76 مليار ليرة (17.5 في المائة) في الإنشاءات قيد التنفيذ والتي بلغت 509 مليار ليرة. من ناحية أخرى، إنخفضت النفقات لصالح مجلس الإنماء والإعمار بشكل ملحوظ بقيمة 204 مليار ليرة (75.1 في المائة) لتصل إلى 68 مليار ليرة.

ارتفعت نفقات الخزينة بقيمة 665 مليار ليرة لتصل إلى 1,113 مليار ليرة خلال كانون الثاني - حزيران 2018. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في التحويلات من قبل وزارة المالية لصالح البلديات بقيمة 514 مليار ليرة ليصل مجموعها إلى 668 مليار ليرة.

الدين العام

بلغ إجمالي الدين العام 125,054 مليار ليرة بارتفاع بقيمة 5,156 مليار ليرة (4.3 في المائة) مقارنة مع نهاية كانون الأول 2017. بناءً لذلك، نما صافي الدين بقيمة 4,679 مليار ليرة (4.5 في المائة) ليصل إلى 108,918 مليار ليرة في حزيران 2018، بالرغم من الزيادة في ودائع القطاع العام بقيمة 477 مليار ليرة لتصل إلى 16,136 مليار ليرة مع نهاية حزيران. من ناحية أخرى، تأثرت بنية الدين العام باتفاقية التبادل التي جرت بين وزارة المالية ومصرف لبنان في 17 أيار 2018، والتي قامت بموجبها وزارة المالية بإصدار سندات يوروبوند بقيمة إسمية بلغت 5.5 مليار د.أ. وقيمة سوقية بلغت 5.4 مليار د.أ.، لصالح مصرف لبنان الذي استبدلها بسندات خزينة بالعملة المحلية من محفظته.

⁵ تتألف النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

إنخفض الدين بالعملية المحلية بقيمة 1,955 مليار ليرة (2.6 في المائة)، بشكل أساسي نتيجة انخفاض محفظة كل من مصرف لبنان والمصارف التجارية من الدين بقيمة 960 مليار ليرة (2.7 في المائة) وبقيمة 1,393 مليار ليرة (5.0 في المائة) على التوالي. من جهة أخرى، ارتفعت محفظة الديون الأخرى بالعملية المحلية بقيمة 398 مليار ليرة (3.7 في المائة)، حيث ارتفعت سندات الخزينة التي تحملها المؤسسات العامة بقيمة 476 مليار ليرة (5.3 في المائة) لتصل إلى 9,417 مليار ليرة.

في المقابل، ارتفعت قيمة الدين بالعملية الأجنبية بشكل حاد بقيمة 7,111 مليار ليرة (15.5 في المائة) ليصل إلى 52,932 مليار ليرة. وقد جاء الإرتفاع الملحوظ نتيجة إصدار سندات يورووند جديدة مما أدى إلى إرتفاعها بقيمة 7,214 مليار ليرة (17.3 في المائة) لتصل إلى مبلغ 49,005 مليار ليرة. كما إرتفعت الفوائد المتركمة على سندات اليورووند بقيمة 102 مليار ليرة (21.3 في المائة). في المقابل، إنخفضت كل من الديون الصادرة ضمن مؤتمر باريس 2 وسندات الخزينة الخاصة بالعملية الأجنبية بقيمة 86 مليار ليرة (100 في المائة) و27 مليار ليرة (81.8 في المائة) على التوالي.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2 حزيران	2017 ك2 حزيران	(مليار ل.ل.)
-5.7%	8,185	8,680	إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها
-3.2%	6,888	7,119	الإيرادات الضريبية
-16.9%	1,297	1,561	الإيرادات غير الضريبية
69.3%	771	455	إجمالي إيرادات الخزينة
-2.0%	8,956	9,136	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2 حزيران	2017 ك2 حزيران	(مليار ل.ل.)
-3.2%	6,888	7,119	الإيرادات الضريبية
-10.1%	2,769	3,081	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:
-38.6%	1222	1990	ضريبة الدخل على الأرباح
17.9%	460	390	ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
31.8%	288	218	ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة
73.8%	768	442	ضريبة الدخل على الفوائد (7%)
-23.6%	31	40	غرامات (ضريبة على الدخل)
-16.9%	618	743	ضريبة على الأملاك، ومنها:
-5.5%	198	210	ضريبة على الأملاك المنبئية
-18.7%	363	446	رسوم تسجيل على العقارات
9.3%	2,196	2,009	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:
9.7%	1,873	1,707	الضريبة على القيمة المضافة
3.1%	218	211	ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:
8.8%	135	124	رسوم تسجيل على السيارات
-5.2%	82	86	رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية
-3.9%	1,001	1,041	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:
6.1%	379	357	الجمارك
-9.2%	621	684	رسوم، ومنها:
0.1%	326	326	رسوم على البنزين
-46.1%	58	108	رسوم على التنغ
-7.3%	230	248	رسوم على السيارات
24.4%	304	245	إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2- حزيران	2017 ك2- حزيران	(مليار ل.ل.)
-16.9%	1,297	1,561	الإيرادات غير الضريبية
-33.2%	667	998	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملك دولة، ومنها
-34.4%	559	853	حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:
14.4%	67	59	إيرادات كازينو لبنان
-100.0%	0	143	إيرادات مرفأ بيروت
-	11	1	إيرادات من وفر موازنة مديرية البانصيب الوطني
-26.1%	480	649	إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية
-0.4%	60	61	حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)
-46.6%	43	81	حاصلات من أملك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)
23.0%	4	3	حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)
5.3%	478	454	رسوم وعائدات إدارية، ومنها
2.3%	396	387	رسوم إدارية، ومنها:
96.3%	36	18	رسوم كتاب العنل
0.1%	136	136	رسوم جواز السفر/ الأمن العام
-2.7%	183	188	رسوم السير
-10.4%	14	15	رسوم قضائية
-4.6%	11	12	رسوم القيادة
-0.4%	17	17	عائدات إدارية
-3.0%	2	2	مبيعات (الجريدة الرسمية وثنم لوحة عمومية)
15.6%	47	41	رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)
112.0%	17	8	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى
-3.2%	17	18	الغرامات والمصادرات
46.9%	135	92	إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2 حزيران	2017 ك2 حزيران	(مليار ل.ل.)
			1. النفقات الجارية
22.9%	11,445	9,314	المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:
26.3%	4,802	3,803	مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية
26.2%	3,113	2,468	معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:
30.3%	1,469	1,127	معاشات التقاعد
17.0%	1,095	935	تعويضات نهاية الخدمة
94.9%	374	192	تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب
5.9%	220	208	تسديد فوائد ومنها: 1/
13.9%	4,196	3,683	فوائد على القروض الداخلية
5.5%	2,531	2,399	فوائد على القروض الخارجية
29.7%	1,665	1,283	التعديلات المحاسبية
-	0	0	تسديد أقساط ديون خارجية
3.5%	147	142	مواد استهلاكية، ومنها:
-0.5%	168	169	نفقات تغذية
9.7%	38	35	محروقات
-22.6%	13	17	أدوية
-24.5%	64	84	خدمات خارجية
77.9%	130	73	تحويلات أخرى، ومنها:
36.6%	1,549	1,134	مؤسسة كهرباء لبنان 2/
32.8%	1,113	839	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-	0	0	الهيئة العليا للإغاثة
-100.0%	0	21	التحويلات إلى القطاع غير العام
46.0%	129	88	التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 3/
12.2%	17	15	نفقات جارية أخرى، ومنها:
74.5%	410	235	مستشفيات
48.8%	238	160	نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)
-	167	70	دعم الفوائد المدنية
-42.5%	43	75	
31.5%	766	582	2. النفقات الاستثمارية
-	30	2	استثمارات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافق ومطارات وإنشاءات مائية
46.2%	43	29	تجهيزات
17.5%	509	433	إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:
0.0%	10	10	تحويلات أخرى
50.1%	40	27	مجلس الجنوب
-75.1%	68	272	مجلس الإنماء والإعمار
-9.2%	47	52	وزارة الأشغال والنقل
33.0%	90	67	أخرى، ومنها:
92.7%	11	6	الهيئة العليا للإغاثة
104.9%	155	76	صيانة

نققات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	42	28	-31.8%
3. سلفات موازنة /4	117	134	14.4%
4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) /5	43	75	75.2%
5. نققات الخزينة /6	448	1,113	148.6%
بلديات	154	668	-
أمانات	55	45	-17.7%
ودائع /7	107	111	3.3%
أخرى، ومنها:	132	289	119.2%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	98	116	18.7%
6. إنفاق غير ميّوب	0	0	-
7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	10,504	13,533	28.8%

المصدر: كشف حساب رقم 36، نققات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية /1/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)

2/ للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت إعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نققات الخزينة الأخرى" إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.
3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحيوب والشمندر السكري كلا من النققات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره". نظرًا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوتنتها لاحقاً، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق الطبيعة الاقتصادية في نظام الموازنة.
5/ يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
6/ اعتباراً من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نققات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظرًا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق التصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
7/ إن الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من إيرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين¹

نسبة التغير	2018	2017	
2017/2018	ك2-	ك2-	(مليار ل.ل.)
	حزيران	حزيران	
13.9%	4,196	3,683	تسديد فوائد
5.5%	2,531	2,399	الدين بالعملة المحلية
29.7%	1,665	1,283	الدين بالعملة الأجنبية، ومنها
30.6%	1,616	1,237	فوائد على اليوروبوند*
-50.8%	1	1	فوائد على قروض خاصة*
7.4%	48	45	فوائد على قروض ميسرة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
*تتضمن نققات عامة متعلقة بالعملية

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان¹

نسبة التغير	2018	2017	(مليار ل.ل.)
2017/2018	كـ2	كـ2	حزيران
32.8%	1,113	839	شركة كهرباء لبنان، ومنها:
-15.7%	6	8	خدمة الدين
33.2%	1,107	831	تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود
-	19	-	التحويلات لكهرباء سوريا

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداءً من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تدرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر حزيران 2018

نسبة التغيير كـ 2017 أيار 2018	2018 حزيران	2017 كـ	2016 كـ	(مليار ل.ل.)
4.3%	125,054	119,898	112,910	إجمالي الدين العام
-2.6%	72,122	74,077	70,528	الدين بالعملة المحلية
-2.9%	1,125	1,159	1,098	* فوائد متراكمة من الدين
-2.7%	34,620	35,580	30,150	أ- مصرف لبنان
-5.0%	26,363	27,756	29,581	ب- المصارف التجارية (يتضمن REPOS) /1
3.7%	11,139	10,741	10,797	ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها
5.3%	9,417	8,941	8,718	مؤسسات عامة
0.0%	166	166	139	سندات فروقات المتعهدين /2
15.5%	52,932	45,821	42,382	دين بالعملة الأجنبية /3
-1.2%	2,943	2,979	2,506	أ- القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي
-100.0%	0	86	631	ب- ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) /4
-12.3%	396	452	660	ج- ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) /5
17.3%	49,005	41,791	38,063	د- إصدارات يوروبوند في السوق
21.3%	582	480	458	هـ- فوائد متراكمة على اليوروبوند
-81.8%	6	33	63	و- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية /6
3.0%	16,136	15,659	14,586	ودائع القطاع العام
4.5%	108,918	104,239	98,324	صافي الدين العام /7
8.1%	77,772	71,944	70,303	إجمالي القيمة السوقية للدين /8
3.6%	62%	60%	62%	النسبة من إجمالي الدين العام

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

- 1/ ابتداءً من آب 2017 تم حذف ال REPOS من خانة مصرف لبنان وإضافتها إلى خانة المصارف التجارية
- 2/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تدرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.
- 3/ أرقام كانون الأول 2016- كانون الأول 2017 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقاً نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.
- 4/ ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صادرة أساساً لمصرف لبنان بقيمة 1,870 مليار دولار ضمن مؤتمر باريس 2.
- 5/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.
- 6/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملكات ومقاولات).
- 7/ يتم حساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من إجمالي الدين العام.
- 8/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: 8/981057 1 961

فاكس: 981059 1 961

البريد الإلكتروني: infocenter@finance.gov.lb

الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb